جامعة القاهرة
كلية الحقوق

الحماية الجنائيه للمرافق والأموال العامه
﴿دراسة مقارنه﴾

رسالة للحصول على درجة دكتور فى الحقوق

مقدمه من:-
حمد زيدان نايف محمد العنزى

لجنه الحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ عمر السعيد رمضان — رئيساً
أستاذ القانون الجنائى - بكلية الحقوق - جامعة القاهرة
والمشرف على الرسالة.

الأستاذ الدكتور/ مأمون محمد سلامه — عضواً
أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائى
(رئيس جامعة القاهرة - سابقاً)

الأستاذ الدكتور/ عبد الرءوف مهدى — عضواً
نائب رئيس جامعة المنصورة
(أستاذ القانون الجنائى)

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَمَن يَغْلُل يَأْتِ بِمَا غَلَّ
يَومَ القِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ
مَّا كَسَبَت وَهُم لايُظلَمُونَ ﴾

صدق الله العظيم

(آية ١٦١) سورة آل عمران

إهـــداء

إلى وطني الكويت ... الذي غرسَ في أبنائه حبَ العلم ... ووفرَ لهم جميع السبلِ للحصولِ على أرفعِ الدرجات.

إلى أصحابِ الضمائرِ الحيّةِ ... الذين يحافظون على المرافقِ والأموالِ العامّة ... ويصونون أموالَ الأجيالِ القادمة.

إلى والدتي ... إلى والدي ... إلى أخوتي ... الذي كانَ لدعائهم وتشجيعهم أثرٌ ودافعٌ لإنجازِ هذا البحث.

إلى من جعلَ اللهُ بيني وبينها مودةً ورحمة ... زوجتي الغاليةِ ... وإلى أبنائي الأعزاءِ الذي كانَ لصبرهم أطيبَ الأثرِ لاكتمالِ هذا البحثِ الذي شغلني عنهم مع قربي منهم ... لعلَ في هذا الإهداءِ تكفيراً عما أحسن نحوهم من ذنب ... وتعبيراً عما أكنهُ لهم من حبٍ.

إلى جميعِ هؤلاء

أهدي هذه الرسالة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ للهِ الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدىَ لولا أن هدانا اللهُ، وأُصلى وأُسلِّمُ على أفضلِ الخلقِ وقدوتِهم فى إخلاصِ العملِ لوجه اللهِ، وعلى آله الطيبينَ الطاهرينَ وعلى آلِ بيتِهِ وأصحابِهِ الغُرِّ الميامين ومن تَبِعَهُمْ بإحسانٍ إلى يومِ الدين.

أما بعد ...

فإنه لامراء فى ان لكلِ سياسةٍ جنائيةٍ مقاصدَها التى تهدفُ اليها، ومراميَها التى شُرِعَت لأجلِها، وهذه المقاصدُ وتلك المرامى إنما يتحدَّدُ نطاقُها ضيقاً واتساعاً تبعاً للمصالحِ المرادِ حمايتُها. كما أن السياسيةَ العقابيةَ باعتبارِها وسيلةَ السياسةِ الجنائيةِ فى إدراكِ تلك الحمايةِ إنما تتحددُ ملامحُها غلظةً وتخفيفاً تبعاً لمدى رسوخِ هذه المصالحِ فى وجْدانِ المجتمع، وبقدرِ ما تمثِّلُهُ من ارتباطٍ بمقوماتِ وجودِهِ ومُعطَياتِ بقائِهِ واستمرارِه.

ومن هنا كان التباينُ هو سمةَ السياسةِ الجنائيةِ من دولةٍ لأخرى، كما أن الاختلافَ شيمتُها، وهو تباينٌ واختلافٌ ينطلقان من نسبيةِ المعاييرِ التى تتحددُ على أساسِها ملامحُ هذه السياسة، كما انه تباينٌ واختلافٌ تفرضُهُ مرونةُ العواملِ التى يتشكلُ منها اتجاهُ هذه السياسةِ على نحوٍ معين.

على أنه وبقدر تباينِ موقفِ التشريعاتِ المقارَنَةِ من حيثُ ملامحُ السياسةِ العقابيةِ القائمةِ فيها للحدِ من ظاهرةِ الجريمةِ بوجهٍ عام إلا انها تكادُ تُجمِعُ على ايثارِ بعضِ الجرائمِ على بعضِها الأخرِ لأهميتِها التى تكمُنُ فى خطورتِها المباشرةِ على المصالحِ الجوهريةِ والحيويةِ للمجتمع، فتُفرد لها نظاماً عقابياً يتناسبُ وأهميتَها وخطورةَ المساسِ بها.

ومن بين هذه الجرائمِ تلك الطائفةُ من الجرائمِ التى تقعُ عدواناً على المرافقِ والاموالِ العامة ويتهددُ معها أداءُ الدولةِ لوظائفها المنوطةِ بها فى تحقيقِ المصلحةِ العامةِ للمجموع.

وحمايةُ المرافقِ والأموالِ العامةِ هو موضوعُ رسالتِنا هذه والتى سوف نبينُ فيها كيف أنّ التشريعَ المقارنَ قد وضع حمايةً موضوعيةً وإجرائيةً من أجلِ تحقيقِ أقصى حمايةٍ ممكنةٍ لها. والتى نعرضُ لمقدمتِها فى النقاطِ التالية:

أولا: التعريفُ بموضوعِ البحث.

ثانيا: اهميةُ موضوعِ البحث.

ثالثا: أسبابُ اختيارِ موضوعِ البحث.

رابعا: أهميةُ الدراسةِ المقارنةِ.

خامسا: الخطه العامه للبحث.

أولا: التعريفُ بموضوعِ البحث.

لاجدال فى أن العمومَ والتجردَ هما صفتا القاعدةِ القانونيةِ اللتان يتلازمان فيها ويميزانها ويحددان معالمَها، والأصلُ أن المشرعَ الجنائىَ عندما يُشرّعُ حمايةً للاموالِ بصفةٍ عامةٍ فهو يضعُ حمايةً تَنْبَسِطُ على كلِ ما ينطبقُ عليه هذا الوصف، اذ إنّ الاموالَ بصفةٍ عامةٍ فى حمايةِ القانون سواء.

إلا أن المشرعَ قد يجدُ فى طبيعةِ بعضِ الأموالِ ما يدفعه إلى إخراجها من نطاق القاعدةِ العامةِ التى تَتدرجُ تحتَها ليسبغَ عليها وصفاً قانونياً أخرَ ويخُصُّها بنظامٍ قانونىٍ مستقلٍ بها يتناسب مع اهميتها ويستجيبُ إلى العللِ والدوافعِ التى حدت به الى اختصاصها بهذا النظام القانونى دون سواه، على الرغم من أنه لو نظر لها مجردةً عما وجدَها عليه من طبيعة خاصةٍ لأخضعها لذات حكمِ القاعدةِ العامةِ التى شُرِعَت لحمايةِ الأموالِ بوجهٍ عام.

وهذا النظامُ القانونىُ الخاصُ نجدُهُ فى مسلكِ المشرّعِ الجنائىِ لحمايةِ المرافقِ والاموالِ العامة من أى عدوان يقعُ عليها على الرغمِ من أن الاصلَ فى الاموالِ العامةِ أنها أموالٌ لها من النصوصِ الجنائيةِ مايتسعُ لحمايتِها، إلا أنّ المشرّعَ قد أفردَ لها نظاماً قانونياً خاصاً يستمدُ خصوصيتَه بالنظر إلى ما يتصفُ به المالُ المشمولُ بالحمايةِ الجنائيةِ من انه مخصصٌ للمصلحةِ العامة.

كما أن من الاسبابِ التى دعت المشرعَ أن يُخرجَ الاموالَ العامةَ من نطاقِ القاعدةِ العامةِ من حيثُ الحمايةُ هو أن المالكَ لها شخصٌ معنوىٌ هو الدولةُ أو غيُرها، لاشخصٌ

الفهـرس

الموضـــوع	رقم الصفحه
مقدمـة	
التعريف بموضوع البحث	2
اهمية موضوع البحث	3
اسباب اختيار موضوع البحث	5
اهمية الدراسة المقارنة	8
الخطة العامة للبحث	9
الباب التمهيدى	
ماهية المرافق والاموال العامة	
تمهيد	11
الفصل الاول: ماهية المرافق العامه	19
المبحث الاول: التعريف بالمرافق العامة	22
المبحث الثانى: انواع المرافق العامة	28
الفصل الثانى: ماهية اموال الدولة فى فرنسا	42
المبحث الاول: المعيار المميز للاموال العامه فى فرنسا	46
المبحث الثانى: طبيعة حق الدولة فى الاموال العامة فى فرنسا	53
المبحث الثالث: انواع الاموال العامه فى فرنسا	59
الفصل الثالث: ماهية الاموال العامه فى التشريعين المصرى والكويتى	66
ماهية الاموال العامة فى الشريعة الاسلامية	70
المبحث الاول: المعيار المميز للاموال العامة فى التشريعين المصرى والكويتى	78
المعيار المميز للاموال العامه فى الشريعة الاسلاميه	85
المبحث الثاني: طبيعة حق الدولة فى المال العام فى التشريعين المصرى والكويتى	90
طبيعة حق الدولة الاسلاميه على الاموال العامه	94
الفصل الرابع: الحماية المدنيه للمرافق والاموال العامة	95

الموضـــوع	رقم الصفحه
المبحث الاول: عدم جواز التصرف فى المال العام	97
قاعدة عدم جواز التصرف فى المال العام فى الشريعة الاسلامية	102
المبحث الثانى: عدم جواز الحجز على المال العام	104
قاعدة عدم جواز الحجز على المال العام فى الشريعة الاسلامية	108
المبحث الثالث: عدم جواز تملك المال العام بالتقادم	110
قاعدة عدم جواز تملك المال العام بالتقادم فى الشريعة الاسلامية	115
الملكية العامة فى النظام الانجلو سكسونى	119

الباب الاول

مظاهر الحماية للأموال العامة فى مفهومي الموظف العام والمال العام

تمهيد	123
الفصل الاول: مفهوم الموظف العام فى القانون الادارى	131
المبحث الاول: المدلول الادارى للموظف العام فى التشريع المقارن	134
المبحث الثانى: مدلول الموظف العام فى القضاء المقارن	141
المبحث الثالث: مفهوم الموظف العام فى الفقه المقارن	153
الوظيفه العامة فى الشريعة الاسلامية	158
الفصل الثانى: مفهوم الموظف العام فى قانون العقوبات المقارن	164
المبحث الاول: ذاتيه القانون الجنائى فى مجال الموظف العام	167
المبحث الثانى: مدلول الموظف العام فى قانون العقوبات الفرنسى	172
المطلب الاول: المفهوم الضيق للموظف العام فى قانون العقوبات الفرنسى	174
المطلب الثانى: الموظف العام فى جريمة الرشوة وملحقاتها فى قانون العقوبات الفرنسى	180
الموظف العام فى جرائم الرشوة فى القانون الامريكى	186
المطلب الثالث: الموظف العام فى جرائم المال العام فى قانون العقوبات الفرنسى	187
المبحث الثالث: مفهوم الموظف العام فى قانون العقوبات المصرى	201
المطلب الاول: المفهوم الضيق للموظف العام فى قانون العقوبات المصرى	202

الموضـــوع	رقم الصفحه
المطلب الثانى: مفهوم الموظف العام فى جريمة الرشوة وملحقاتها فى قانون العقوبات المصرى	210
المكلف بخدمة عامة.	215
الموظف الفعلى.	225
المطلب الثالث: مفهوم الموظف العام فى جرائم المال العام فى قانون العقوبات المصرى.	229
المبحث الرابع: مفهوم الموظف العام فى قانون الجزاء الكويتى	236
المطلب الاول: المفهوم الضيق للموظف العام فى قانون الجزاء الكويتى	237
المطلب الثانى: مفهوم الموظف العام فى جرائم الرشوة والعدوان على المال العام فى قانون الجزاء الكويتى.	240
الفصل الثالث: مفهوم المال العام فى قانون العقوبات	247
المبحث الاول: المقصود بالاموال العامه فى نصوص قانون العقوبات	248
المبحث الثانى: تحديد نطاق المفهوم الجنائى للاموال العامه	258
المطلب الاول: تحديد المدلول الجنائى للاموال العامة	260
تعريف الاموال العامة بحسب مفهومها الجنائى	267
المطلب الثانى: وقت اكتساب المال صفة العمومية	270

الباب الثانى

مظاهر الحماية الجنائية للمرافق والاموال العامه من الناحية الموضوعية

الفصل الاول: العدوان الذى يقع على المرافق والاموال العامة من الموظف العام	278
تمهيد وتقسيم.	278
المبحث الاول: جرائم الاستيلاء على الاموال العامة	280
تمهيد وتقسيم.	280
المطلب الاول: البنيان القانونى لجريمة اختلاس الاموال العامة.	281
الفرع الاول: النموذج القانونى لجريمة اختلاس الاموال العامة فى التشريع المقارن	282

الموضـــوع	رقم الصفحه
الفرع الثانى: الركن المادى لجريمة اختلاس الاموال العامه فى التشريع المقارن	293
اولاً: فعل الاختلاس	293
ثانياً: محل الاختلاس	303
ثالثاً: علاقة محل الاختلاس بوظيفة الجانى.	319
١- حالة الاختصاص الوظيفى	325
٢- حالة الاختصاص العارض بحيازة المال العام	329
الفرع الثالث: الركن المعنوى لجريمة اختلاس الاموال العامة فى التشريع المقارن	338
١- الاتجاه الاول	338
٢- الاتجاه الثانى	339
١- عناصر القصد العام	341
٢- عناصر القصد الخاص	342
الفرع الرابع: عقوبة جريمة اختلاس الاموال العامة فى التشريع المقارن	345
اولاً: العقوبة الاصلية	345
ثانياً: العقوبات التكملية الوجوبية	348
١- الغرامة النسبية	348
٢- رد الاشياء المختلسة	353
٣- العزل من الوظيفة العامة	357
رأينا فى عقوبة العزل	362
١- الملاحظه الاولى	363
٢- الملاحظة الثانية	364
٤- التخفيف من العقوبة	365
٥- الاعفاء من العقوبة	367
* صور الاعفاء من العقوبة	368

الموضـــوع	رقم الصفحه
المطلب الثاني: استيلاء الموظف العام على الاموال لعامة أوتسهيل استيلاء الغير عليها	372
تمهيد	372
الفرع الاول: النموذج القانوني للجريمة في التشريع المقارن	373
اولاً: في قانون العقوبات الفرنسي	373
ثانياً: في قانوني العقوبات المصري والكويتي	376
ثالثاً: علة التجريم	378
الفرع الثاني: صفة الموظف العام في الجاني	380
رأينا في صفة الموظف العام في الجاني	383
الفرع الثالث: الركن المادي لجريم الاستيلاء	385
١- صور الركن المادي	385
أ- الصورة الاولى: استيلاء الموظف بنفسه على المحل المشمول بالحماية الجنائية	385
الحالة الاولى	386
الحالة الثانية	387
الحالة الثالثة	388
ب- الصورة الثانية: تسهيل الموظف لغيره الاستيلاء على المحل المشمول بالحماية	390
تكييف فعل التسهيل الصادر من الموظف العام أو من في حكمه	391
الرأي الاول	391
الرأي الثاني	392
تكييف فعل الاستيلاء الصادر من الغير	394
الرأي الاول	394
الحالة الاولى	395
الحالة الثانية	395
الرأي الثاني	395
موقف القضاء من تكييف فعل التسهيل الصادر من الموظف العام وفعل الاستيلاء الصادر من الغير	396
رأينا في تكييف فعل التسهيل الصادر من الموظف العام وفعل الاستيلاء الصادر من الغير	397

الموضوع	رقم الصفحه
جـ- الصورة الثالثة: الاستيلاء على المحل المشمول بالحماية الجنائية	
بغير نيـة التملك	408
الفرع الرابع: محل الجريمة	412
أ- النوع الاول	412
ب- النوع الثانى	412
جـ- النوع الثالث	413
الفرع الخامس: الركن المعنوى لجريمة استيلاء الموظف العام	417
أ- الاتجاه الاول	418
ب- الاتجاه الثانى	418
جـ- الاتجاه الثالث	419
الفرع الخامس: عقوبة جريمة استيلاء الموظف العام على الاموال العامة	
أو تسهيل استيلاء الغير عليها.	420
١- العقوبة الاصلية	420
٢- الظروف المشدّدة	421
٣- العقوبات التبعية والكميلية والتدابير	421
الاستيلاء أو التسهيل غير مصحوب بنيـة التملك	422
المبحث الثانى: جريمة تربح الموظف العام من اعمال وظيفته	424
المطلبالاول: النموذج القانونى لجريمة التربح فى القانون المقارن	426
اولاً: فى قانون العقوبات االفرنسى	426
ثانياً: فى قانون العقوبات المصرى	431
ثالثاً: فى قانون الجزاء الكويتى	433
رابعاً: مدى الأخذ بمبدأ عينيه النص الجنائى فى قانون حماية الاموال العامة	437
المطلب الثانى: صفة الموظف العام فى الجانى	440
المطلب الثالث: الركن المادى لجريمة التربح	446
اولاً: حصول الموظف لنفسه أو لغيره على ربح من اعمال وظيفته.	447
التوسع والاستثناء من نطاق جريمة التربح فى قانون العقوبات الفرنسى	452
ثانياً: محاولة حصول الموظف لنفسه أو لغيره على ربح من اعمال وظيفته	454
ثالثاً: علاقة السببية بين الربح واعمال الوظيفة	458

الموضـــوع	رقم الصفحه
المطلب الرابع: الركن المعنوى لجريمة التربح	461
١- الوضع فى فرنسا	461
٢- الوضع فى مصر	462
المطلب الخامس: النظام العقابى لجريمة التربح	468
اولاً: الوضع فى فرنسا	468
ثانياً: فى قانون العقوبات المصرى	469
ثالثاً: فى قانون الجزاء الكويتى	471
عرض وتقييم لجريمة تربح الموظف العام من اعمال وظيفته	474
اولاً: وضع الجريمة فى فرنسا	474
ثانياً: وضع الجريمة فى مصر	476
ثالثاً: وضع الجريمة فى الكويت	479
المبحث الثالث: جرائم الاضرار بالاموال أو المصالح	481
المطلب الاول: الاضرار العمدى بالاموال أو المصالح	482
الفرع الاول: اضرار الموظف عمداً بالاموال أو المصالح	483
الفرع الثانى: تخريب وإتلاف الاموال العامه	488
الفرع الثالث: التعدى على العقارات العامه	493
المطلب الثانى: الاضرار غير العمدى بالاموال أو المصالح	498
الفرع الاول: النموذج القانونى الذى يؤثم الاضرار غير العمدى	500
الفرع الثانى: عناصر النموذج القانونى للاضرار غير العمدى	503
١- صفة الجانى	503
٢- الفعل المادى	503
٣- الركن المعنوى	505
٤- عقوبة جريمة التسبب فى الحاق ضرر بالاموال أو المصالح	506
المبحث الرابع: جرائم الموظف العام التى تقع أخلالاً بالمبادئ التى تحكم المرفق العام	508
المطلب الاول: الجرائم التى تخل بمبدأ استمرارية المرافق العامة	510

الموضـــوع	رقم الصفحه
الفرع الاول: إضراب الموظفين العموميين	511
١- الاضراب فى القانون الفرنسى والانكليزى	512
٢- الاضراب فى القانون المصرى	515
خروج المشرع المصرى بالنسبه للمحرضين فى جرائم الاضراب على قواعد القانون الجنائى الخاصة بالاشتراك	518
٣- الاضراب فى القانون الكويتى	522
الفرع الثانى: جريمة امتناع القاضى عن الحكم	523
المطلب الثانى: الجرائم التى تخل بمبدأ المساواة امام المرافق العامة	528
الفرع الاول: جريمة الرشوة المرتكبه من الموظف العام	530
الفرع الثانى: جريمة اخلال الموظف بنظام توزيع السلع	534
الفرع الثالث: جريمة توسط الموظف لدى قاض أو محكمة	538
الفصل الثانى: العدوان الذى يقع على المرافق والاموال العامة من غير الموظف العام	543
المبحث الاول: الجرائم العمدية التى تقع على المرافق والاموال العامة من غير الموظف العام	544
المطلب الاول: جرائم التخريب والاتلاف التى تقع على المرافق والاموال العامه	545
الفرع الاول: جرائم التخريب والاتلاف فى قانون العقوبات الفرنسى	546
الفرع الثانى: جرائم التخريب والاتلاف فى قانون العقوبات المصرى	550
اولاً: الركن المادى	555
ثانياً: الركن المعنوى	555
مدلول القصد الجنائى فى معنى المذكرة الايضاحية لقانون العقوبات قضاء محكمة النقض المصرية	556
الفرع الثالث: جريمة التخريب والاتلاف فى قانون الجزاء الكويتى	572
المطلب الثانى: جرائم السرقة التى تقع على بعض المرافق العامة	577
السرقة التى تقع على مرفق الدفاع ومرفق المواصلات	577
سرقة واختلاس واتلاف الاوراق الحكومية	579

الموضـــوع	رقم الصفحه
المطلب الثالث: جرائم التعدى على العقارات العامة الواقعة	
من غير الموظف العام	583
خصائص جرائم التعدى على العقارات العامة.	584
بيان الحماية الجنائية والعقارات العامة مقارنة بالعقارات الخاصة	585
المطلب الرابع: جرائم المتعهدين ضد المرافق العامة	588
فى قانون العقوبات الفرنسى	589
١- صفة الجانى	591
٢- وقت ومكان ارتكاب الجريمة	592
٣- القيود الواردة على هذه الجريمة	592
فى قانون العقوبات المصرى	593
فى قانون الجزاء الكويتى	601
المطلب الخامس: صور مستحدثة لبعض الجرائم العمدية التى تقع عدواناً	
على المرافق الاموال العامة من آحاد الناس فى دولة الكويت.	602
الفرع الاول: جريمة تأخير وصول الاخطار أو البيان المنصوص عليها فى	
القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣م بشأن حماية الاموال العامة	603
الفرع الثانى: جريمة الامتناع عن التبليغ عن الجرائم المنصوص عليها فى	
القانون رقم١ لسنة ١٩٩٣م بشأن حماية الاموال العامة	606
الفرع الثالث: جريمة الادلاء ببيانات كاذبة أو بمعلومات غير صحيحة إلى	
الجهات المختصة أو اخفاء البيانات أو المعلومات عنها.	609
المبحث الثانى: الجرائم الغير عمدية التى تقع على المرافق والاموال العامة	
من غير الموظف العام.	611
جريمة الاهمال فى الحفاظ على الاوراق أو السندات أوالسجلات الحكومية	614
الفصل الثالث: حماية الاموال العامة فى الشريعة الاسلامية	618
المبحث الاول: الاجراءات الوقائية لحماية الاموال العامة فى الشريعة الاسلامية	620
١- اسناد المناصب لاكفأ العاملين وأقدرهم	620
٢- اختبار الشخص قبل تولية الوظيفة	623
٣- الرقابة المستمرة لشاغل الوظيفة العامة	623
٤- عدم جواز الجمع بين الوظيفة العامة وغيرها من الاعمال	627

الموضـــوع	رقم الصفحه
٥- المحافظة على الاسرار الوظيفية	629
٦- المحافظة على الاموال العامة	630
المبحث الثانى: عقوبة سرقة الاموال العامة فى الشريعة الاسلامية	632
تمهيد	632
١- جرائم الحدود	632
٢- جرائم القصاص	632
٣- جرائم التعزير	632
المطلب الأول: تعريف السرقة ودليل التحريم	634
انواع السرقة فى الشريعة الاسلامية	635
١- النوع الاول	635
٢- النوع الثانى	636
المطلب الثانى: موضع جريمة سرقة الاموال العامة بين الجرائم الحدية والجرائم التعزيرية	638
الرأى الاول	638
الرأى الثانى	639
رأينا فى موضع جريمة سرقة الاموال العامة	640
اذا كان الجانى موظفاً عاماً	645
١- حرق متاع الغال وضربه	646
٢- المصادره والرد	646
٣- العزل من الوظيفة	647
موقف الدول الاسلامية من جريمة سرقة الاموال العامة	648
١- المملكة العربية السعودية	649
٢- الجماهرية العربية الليبية	654
٣- جمهورية مصر العربية	654
هل تتقضى دعوى سرقة الاموال العامة وتسقط عقوبتها بالتقادم؟	655

الموضـــوع	رقم الصفحه

الباب الثالث

مظاهر الحماية الجنائية للاموال العامةمن الناحية الاجرائية

تمهيد 657

الفصل الاول: الأحكام الخاصة بإنقضاء الدعوى الجنائية فى جرائم الأموال العامة 658

المبحث الاول: الاحكام الخاصة بتقادم الدعوى الجنائية فى جرائم الاموال العامه 660

١- القاعدة العامة فى تقادم الدعوى الجنائية فى التشريع الفرنسى 661

٢- القاعدة العامة فى تقادم الدعوى الجنائية فى التشريعين المصرى والكويتى 662

٣- الاستثناء الوارد على تقادم الدعوى الجنائية فى التشريعين المصرى والكويتى 663

مدى انسحاب حكم المادة (٥٢) جزاء كويتى على قانون حماية الاموال العامة الجديد رقم١ لسنة ١٩٩٣م. 671

المبحث الثانى: الاحكام الخاصة بوفاة المتهم كسبب لإنقضاء الدعوى الجنائية

الدعوى الجنائية فى جرائم الاموال العامة 677

١- القاعدة العامه 677

٢- الاستثناء على القاعدة العامة 678

الفصل الثانى: مظاهر الحماية الاجرائية للاموال العامة فى مرحلة التحقيق 639

المبحث الاول: الاختصاص برفع الدعوى الجنائية ومباشرتها فى

جرائم الاموال العامة 684

المطلب الاول: الاختصاص برفع الدعوى الجنائية فى جرائم الاموال العامة

التى تقع من غير الموظف العام 685

المطلب الثانى: الاختصاص برفع الدعوى الجنائية فى جرائم الاموال العامة

التى تقع من الموظف العام 687

المطلب الثالث: العله من وضع المادتين (٣/٦٣) و(٨مكرراً) اجراءات مصرى

والمادة (١٠٨) اجراءات كويتى. 690

١- من هو الموظف العام الذى يتمتع بالحماية الاجرائية 691

٢- هل يقتصر حكم المواد (٣/٦٣) (٨مكرراً) اجراءات مصر والمادة (١٠٨)

اجراءات كويتى على جرائم العمد التى يرتكبها الموظفون العموميون 692

٣- اقامة الدعوى الجنائية على الموظف العام ممن لا يملك الحق فى إقامتها 692

الموضـــوع	رقم الصفحه
٤- تقييم المواد التى تقررحماية اجرائية للموظف العام وبيان كيف عالج المشرع الفرنسى الحديث المواد التى تقابلها	693
المبحث الثالث: مظاهر الحماية للاموال العامة فى التدابير الخاصة اثناء مرحلة التحقيق	697
المطلب الاول: منع المتهم فى جرائم الاموال العامة من التصرف فى امواله وادارتها	699
١- موضع الاجراءات التحفظيه من مراحل الدعوى الجنائيه	701
٢- نطاق الاجراءات التحفظيه من حيث مدى تأثيرها على حرية المتهم	702
٣- نطاق الاجراءات التحفظيه من حيث الاموال محل التدابير	704
٤- شروط اتخاذ تدبير المنع من التصرف والاداره	707
٥- التظلم من أمر المنع من الادارة والتصرف	711
المطلب الثانى: تتبع الاموال محل الجريمة خارج إقليم الدولة	713
المطلب الثالث: وقت انتهاء تدبير المنع من التصرف والادارة	716
١- الحالة الاولى	716
٢- الحالة الثانية	717
المطلب الرابع: بطلان التصرفات المالية التى أجراها المحكوم عليه والمتعلقة باحدى جرائم الاموال العامة	719
١- استثناء من القاعدة العامة	719
٢- نطاق هذا الاستثناء	720
٣- نطاق سريان المادة (٢٨) من قانون حماية الاموال العامة الكويتى	721
الفصل الثالث: مظاهر الحماية الاجرائية للاموال العامة فى مرحلة المحاكمة	723
انواع المحاكم بصورة عامة	723
المبحث الاول: مظاهر الحماية الاجرائية فى المحاكم المختصة بنظر جرائم الاموال العامة	727
اختصاص محاكم إستثنائية بنظر الجرائم التى تقع عدواناً على الاموال العامة	733
أ- اختصاص محاكم أمن الدولة فى ظل قانون الطورئ	733
ب- اختصاص محاكم أمن الدولة الدائمة فى ظل القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠	734

الموضـــوع	رقم الصفحه
المبحث الثانى: مظاهر الحماية الاجرائية فى الاحكام الإبتدائية الصادره فى جرائم الاموال العام	736
المبحث الثالث: غاية المشرع من تجنيح بعض الجنايات فى جرائم الاموال العامة	739
الفصل الرابع: ضوابط تسبيب الاحكام الجنائية فى جرائم الاموال العامة	744
المبحث الاول: تسبيب الاحكام الجنائية بوجه عام	745
المبحث الثانى: عناصر الحكم الجنائى	747
العنصر الاول: الديباجه	747
اولاً: بيان نص القانون	749
ثانياً: بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة والظروف التى وقعت فيها	750
ثالثاً: لزوم أن يشتمل الحكم على الرد على الطلبات الهامة والدفوع الجوهرية	751
العنصر الثالث: المنطوق	751
المبحث الثالث: تسبيب الاحكام الجنائية فى جرائم الاموال العامة	753
المطلب الاول: فى بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة	754
المطلب الثانى: فى الرد على الطلبات الهامة والدفوع الجوهرية	760
الخاتمة	766
قائمة المراجع	774
المراجع العربية	774
المراجع الاجنبية	794